

تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)

د/ معارفي فريدة
جامعة بسكرة

الملخص :

Résumé:

L'Algérie a connu plusieurs changements économiques en parallèle à des programmes et des nouvelles politiques de développement agréées par l'état. L'objectif est d'améliorer l'économie nationale et d'encourager l'investissement dans des différents secteurs, cette politique appelée «politique de relance économique» qui diffère des anciens programmes de développement, son but est d'élever de l'aide de croissance économique que en augmentant les dépenses d'investissements publics. Cette politique est réalisée par trois programmes de développement: le programme de la relance économique (2001-2004), le programme complémentaire de soutien de développement économique (2005-2009), le programme de développement de cinq ans (2010-2014) qui a eu des répercussions sur l'inflation, le chômage et la croissance économique.

عرفت الجزائر عدة تحولات اقتصادية واكبها برامج وسياسات تنموية جديدة اعتمدتها الحكومة الجزائرية بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات، وذلك بمسمى "سياسة الإنعاش الاقتصادي" التي تختلف عن البرامج التنموية السابقة حيث تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الاستثماري العام.

وتم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، والتي كان لها انعكاسات على التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي.

مقدمة

تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي الآلية التي اعتمدتها الجزائر في إطار إعادة بعث النشاط الإنتاجي عن طريق تشجيع الاستثمار، من خلال تسهيلات القروض وتخفيض الضرائب، والتي تهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه ركود في مجمل آلياته، وذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014).

- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات التالية :

- ما هو مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014) ؟

- ماهي الأهداف المرجوة من اعتماد البرامج التنموية الثلاث ؟

- ما هو تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014) ؟

- أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تعتبر برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014)

تجربة تنموية جديدة؛

- احتوت برامج الإنعاش في فحواها مضامين ذات أهمية لم

تتضمنها البرامج السابقة وذلك قصد دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ومعالجة الاختلالات القائمة؛

- تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي لنتائج ايجابية من حيث

معدلات التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي.

- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى :

- عرض برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي والمضامين التي

احتوتها؛

- توضيح الأهداف المبتغاة من كل برنامج اقتصادي؛

- تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014)

في عدد من المؤشرات الاقتصادية من خلال تطور معدلات التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي.

- **منهج البحث:** تماشيا مع طبيعة البحث تم استخدام المنهجين التاليين:
- المنهج الوصفي التحليلي في عرض برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)؛
- منهج دراسة حالة الجزائر في تقييم برامج الإنعاش في المؤشرات الاقتصادية.
- **خطة البحث:** لأجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة وتحقيق أهداف البحث وُضعت خطة لدراسة ومعالجة الموضوع وفق محورين نأتي إلى عرضها في النقاط التالية:
- أولاً: عرض برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**
- تبنت الجزائر خلال الفترة (2001-2014) مجموعة من البرامج الإنفاقية لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة، وعليه سنتطرق للبرامج التي طبقت في الجزائر وسعت من خلالها لتبني إصلاحات من شأنها أن تتمي الاقتصاد الجزائري وتسعى من خلالها إلى بناء قاعدة متينة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تمس جميع الأصعدة وهذا من خلال التطرق إلى مضمون هذه البرامج، أهدافها، والقطاعات التي مستها، والمبالغ المخصصة لكل قطاع ضمن النقاط التالية.
- 1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):**
- يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أدوات السياسات الاقتصادية الهامة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، والذي يهدف إلى دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، وهو ما سيتم التطرق إليه من حيث أهداف هذا البرنامج ومضمونه.
- 1.1. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):**
- تمثلت الأهداف التي تم التخطيط لها على إنجاز الأولويات التالية:
- معالجة الفقر والتمهيش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع؛
- المساهمة في فتح مناصب شغل لاسيما في البناء والأشغال العمومية والسكن؛
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية وذلك من خلال:

- الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا؛
- الشروع في إنجاز حظيرة للمعلوماتية، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال؛
- مواصلة المجهودات الخاصة بالمناطق الصناعية بتطهير العقار الصناعي؛
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية الريفية والحضرية بشبكة توزيع الغاز.

2.1. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يقوم مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 على مجموع مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، حيث بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، ويتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، أين خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، والنقل، وتحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.ⁱⁱ وفيمايلي نستعرض محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:ⁱⁱⁱ

1. دعم الأنشطة الإنتاجية وذلك من خلال:
 - تكثيف الإنتاج الفلاحي، متضمناً المواد الواسعة الاستهلاك؛
 - إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بشكل أحسن بظاهرة الجفاف؛

- حماية الأحواض المنحدرة والمصبّات وتوسيع مناصب الشغل في المناطق الريفية؛
- حماية النظام البيئي الرعوي؛
- مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية.

2. التنمية المحلية والبشرية:

وذلك بالتكفل بالانشغالات المحلية، والتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، وخصص لذلك غلاف مالي قدره 16 مليار دج.

3. تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: ^{iv}

قدر الغلاف المالي المبرمج للتحسين بـ 210,5 مليار دج، مشتملا ثلاثة جوانب هي التجهيزات الهيكلية لل عمران بمبلغ 142.9 مليار دج، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية بالجمال، والهضاب العليا والواحات والسكن وال عمران.

4. تنمية الموارد البشرية:

قدرت تكلفة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في هذا الجانب بـ 90,3 مليار دج أين تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

1.2. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :

تتميز أهداف البرنامج التكميلي عن أهداف برنامج دعم الإنعاش كونها مقيدة بأرقام، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، ووضع البرنامج التكميلي لتحقيق الأهداف التالية:^v

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة في ظل الظروف التي مرّت بها الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الاقتصادية والتي أثّرت سلبا؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي؛.

- تطوير الموارد البشرية بترقية المستوى التعليمي للأفراد، والاستعانة بالتكنولوجيا، وكذلك تطوير البنى التحتية لما لها من دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو. ويتم تحقيق كل الأهداف المبرمجة في البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال:^{vi}
- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة ؛
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛
- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهدفة لليد العاملة؛
- إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية؛
- توفير مليون متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية؛
- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، والاجتماعية، والثقافية، والطاقوية، والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطنين.

2.2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تزيد القيمة الإجمالية لهذا المخطط عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 8 أضعاف، وقدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار، وقدر الغلاف المالي الإجمالي له عند اختتامه نهاية 2009 بـ 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.^{vii}

وعليه تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تمثلت في:^{viii}

1. تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ قدره 1908.5 مليار دج وزع على عدة قطاعات وهي قطاع السكن، وقطاع التربية الوطنية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي؛
2. تطوير المنشآت الأساسية والذي يحتل حوالي 40.52% من إجمالي قيمة البرنامج حيث وزعت القيمة على قطاع النقل بمبلغ 700.0 مليار دج، وقطاع الأشغال العمومية بمبلغ 600.0 مليار دج، وخصص مبلغ 393.0 مليار دج لقطاع الماء الذي تضمن إنجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية، وخصص لتهيئة الإقليم مبلغ 10.15 مليار دج؛
3. دعم التنمية الاقتصادية: تضمن البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في ستة قطاعات:
 - الفلاحة والتنمية الريفية: خصص له 300 مليار دج؛
 - الصناعة: خصص لهذا القطاع مبلغ مالي قدره 13.5 مليار دج؛
 - ترقية الاستثمار: وتم تخصيص ما يقارب 4.5 مليار دج؛
 - الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج؛
 - السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خصصت لها ما قيمته 4 مليار دج.
4. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: وخصص له 203.9 مليار دج بهدف تحسين الخدمة العمومية موزعة على القطاعات التالية:
 - البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: وذلك لفك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة
 - العدالة: ويتضمن إنشاء 14 مجلسا قضائيا، و 34 محكمة، و 51 مؤسسة عقابية؛
 - الداخلية: والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛

- التجارة: لتحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية؛
- المالية: بهدف تحديث الإدارة في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

3. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) :

يعد برنامج التنمية الخماسي الذي وضع للفترة (2010-2014) من أهم الاستراتيجيات طويلة المدى التي اتخذتها الجزائر لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3. أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة المطبقة في الجزائر لتحقيق العديد من الأهداف نذكر أهمها في النقاط التالية:^{ix}

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العالين وتوسيع قاعدتهما.

2.3. مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج برنامج التنمية الخماسي ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر حيث تم وضع جملة من الترتيبات وذلك من خلال:^x

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية؛

- إخضاع الدراسات التي يفوق مبلغها 20 مليار دج لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛

- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العامة؛

- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

وقدر الغلاف المالي المخصص بـ 21.214 مليار دج، ويشمل جزئيين:^{xi}

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في قطاعات

السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل حوالي 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج بما يعادل 156 مليار دولار.

وقد ركز البرنامج على الأهداف التالية:^{xii}

1. التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية حيث خصص تقريبا

نصف قيمة البرنامج، بمبلغ 852 مليار دج لقطاع التربية، و 868 مليار دج لقطاع التعليم العالي حوالي، و 178 مليار دج للتكوين والتعليم المهنيين، و 3700 مليار دج لقطاع السكن، و 619 مليار دج لقطاع الصحة، كما تم تخصيص قرابة 2000 مليار دج لقطاع المياه، بالإضافة إلى الطاقة، الشباب والرياضة، والمجاهدين، والثقافة، والاتصال؛

2. التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية

وخصص له مبلغ 6448 مليار دج بنسبة 31.59%، منه 3132 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية، و 2816 مليار دج لقطاع النقل، و 500 مليار دج لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة؛

3. تحسين الخدمة العمومية وخصص لها مبلغ 1666 مليار دج بنسبة 8.16%، حيث خصص أكثر من 50% للجماعات المحلية والأمن والوطني والحماية المدنية، كما استفاد قطاع العدالة من 22.75%، وقطاع المؤسسات المالية من 17.71%، وقطاع التجارة من 2.34%، وقطاع إدارة العمل فاستفاد من 3.36%؛

4. المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية بحجم مخصصات قدرها بـ 1566 مليار دج بنسبة 7.67%، كما تم التركيز على قطاع الفلاحة والذي خصص له 63% من المخصصات، بالإضافة إلى 25.54% لأجل تحديث المؤسسات العمومية، وكذا نسبة 6.39% لأجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

5. مكافحة البطالة حيث خصص مبلغ 360 مليار دج أي بنسبة 1.76%، وذلك من خلال إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وكذا استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، بالإضافة إلى التشغيل المؤقت؛

6. دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصصت له 250 مليار دج بنسبة 1.22%، أين تم تخصيص مبلغ 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات لتعميم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية.

ثانيا: تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)

نأتي إلى تقييم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر في عدد من المؤشرات الاقتصادية من خلال تطور معدلات التضخم، والبطالة ومعدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي الذي يعتمد عليه في تحليل النمو الاقتصادي، ومقارنتها بمعدلات النمو في الناتج الداخلي في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2014).

1. دراسة تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) :

إن دراسة معدلات التضخم للفترة (2001-2014) والمتزامنة مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي تسمح بإعطاء نظرة تحليلية عن مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، وهذا ما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم(1): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنة	معدل التضخم%	السنة	معدل التضخم%	السنة	معدل التضخم%
2001	4,2	2005	1,38	2010	3,91
2002	1,4	2006	2,31	2011	4,52
2003	2,6	2007	3,68	2012	8,89
2004	3,6	2008	4,85	2013	3,26
		2009	5,74	2014	2,92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول علاه تطور معدل التضخم حيث سجل عام 2001 بنسبة 4,2%، ثم انخفض إلى 1,4 % عام 2002، وعاود الارتفاع إلى حدود 3,6 % عام 2004، وانتقل المعدل من عام 2005 إلى 2009 من 1,38% إلى 5,74% و يفسر هذا الارتفاع بسياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار برنامج دعم الإنعاش والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لا سيما المنتجات الفلاحية. وتواصلت التوترات التضخمية عام 2010 بأقل شدة أين تراجع معدل التضخم من 5,74% إلى 3,9%، وفي عام 2011 عاد التضخم إلى الارتفاع من جديد بعد تراجع التضخم تزاما وعدة عوامل منها رفع المستوى العام للأسعار، والنمو القوي للكتلة النقدية، والزيادة المعتمدة في الأجور، وبالتزايد المعتمد للطلب وتكاليف الإنتاج^{xiii}. وعرف أعلى معدل تضخم عام 2012 بنسبة 8,89% لارتفاع الأسعار، ثم تراجع إلى 2,92 % عام 2014 لأنه ذو طبيعة نقدية أساسا.

2. دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) :

بالاطلاع على معدلات البطالة للفترة (2001-2014)، تم انجاز الجدول التالي:

جدول رقم (2): تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنة	السكان النشطون	المشتغلون فعليا	البطالون	معدل البطالة%
2001	9075	5199	2478	27,3
2002	9305	5462	2388	25,7
2003	9540	5741	2262	23,7
2004	9305	5981	1729	17,7

15,3	1530	6222	10027	2005
12,3	1285	6517	10267	2006
11,8	1245	6771	10514	2007
11,3	1220	7002	10801	2008
10,2	1072	9472	10544	2009
10,0	1076	9736	10812	2010
10,0	1063	9599	10661	2011
11,0	1253	10170	11423	2012
9,8	1175	10788	11964	2013
10,6	1214	10239	11453	2014

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السكان النشطون في ارتفاع مستمر حيث انتقل من 9075 مليون شخص عام 2001 إلى 11453 مليون عام 2014، إلا أن عدد السكان النشطون تناقص عام 2011 إلى 10661 ألف شخص بعدما كان 10812 ألف شخص عام 2010، وبذلك تراجع عدد المشتغلون فعليا عام 2011 إلى 9599 مليون شخص بعدما كان 9736 مليون شخص عام 2010، ليعود للارتفاع من 9599 مليون شخص عام 2011 إلى 10239 ألف شخص عام 2014، ويعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيبة كالمستخدمين وأصحاب المهن الحرة، وقيام الحكومة بتنفيذ برامج للتشغيل من خلال مساهمة القطاع العام بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل للعاطلين.

كما سجل معدلات البطالة تراجعا، حيث بلغ عام 2001 27,3% لينخفض عام 2004 إلى 1729 مليون عاطل عن العمل من إجمالي المجتمع النشط، والملاحظ أن معدلات البطالة أخذت تتراجع إلى أن وصلت إلى 9,8% عام 2013 أي حوالي 1175 مليون عاطل عن العمل من إجمالي المجتمع النشط، ليرتفع إلى 10,6% عام 2014 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة خرجي الجامعات والمعاهد العليا وخرجي معاهد التكوين المهني.

وكذلك يمكن إرجاع هذا الانخفاض في معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار

السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بها برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، بالإضافة إلى العوامل التالية:^{xiv}

- صدور القانون رقم (90/04) المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم، وقد تم تسجيل تطورا ملحوظاً في استحداث مناصب الشغل لدى المتعاملين الاقتصاديين؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تتكفل بتقديم هذا النوع من الخدمات، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة، وقد شهدت عدد الملفات المودعة لدى المصلحة تطورا ملحوظاً وتحسناً في تطور عدد الوظائف المستحدثة.
- تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- وضع إطار مؤسساتي يهدف إلى تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم (82/11) المؤرخ في 1982/08/21 المعدل بالقانون المؤرخ في 1989/06/12، وهذه السياسة لم تشهد تطورا إلا مع انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، وسمحت هذه الإستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من العمالة.

3. دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

يمكن دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

جدول (3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنة	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي %
2001	5	-1,6	2,1
2002	5,2	3,7	4,7
2003	5,9	8,8	6,9
2004	6,2	3,3	5,2

5,1	5,8	4,7	2005
2,0	-2,5	5,6	2006
3,0	-0,9	6,3	2007
2,4	-2,3	6,1	2008
1,6	-0,8	9,6	2009
3,6	-2,2	6,3	2010
2,9	-3,3	6,2	2011
3,4	-3,4	7,2	2012
2,8	-5,5	7,1	2013
3,8	-0,6	5,6	2014

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من الجدول السابق نلاحظ تطور معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2001-2014) أين بلغت أعلى مستويات عام 2003 بنسبة 6,9% ثم تراجعت إلى 5,2% عام 2004، وذلك راجع لتحسن معدلات النمو في قطاع المحروقات بين عامي 2001 و 2003 والتي ارتفعت إلى 8,8% عام 2003، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا طوال فترة (2001-2004) حيث انتقل معدل النمو خارج المحروقات من 5% عام 2001 إلى 2,6% عام 2004.

كما شهد معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي تراجعا حادا بنسبة 2.0% عام 2006 مقارنة بعام 2005 5.1%. وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات من 5,8% عام 2005 إلى -2,5% عام 2006، إلا أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات زادت من 4,7% عام 2005 إلى 6,3% عام 2007، ثم عاود الانتعاش مجددا في معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي لكن بشكل متواضع من 2% إلى 3% سنتي 2006 و 2007 وهذا نتيجة انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا حيث انتقل من 5,8% إلى -0,9% عام 2007 وكذا ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حتى 2007، ثم انخفض معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي من جديد بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات إلى -2,3% عام 2008، وذلك لتراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007، وكذلك لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات

شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها عام 2009 أين قدرت بـ 9,6% وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وبالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

كما شهدت معدلات النمو خارج المحروقات تطورا بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث انتقلت من نسبة 4,7% عند بداية البرنامج لتصل إلى 9,6% عام 2009 وبلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي خلال هذه الفترة 2,82% واستمر الانخفاض في معدل النمو في المحروقات من -2,2% عام 2010 إلى -5,5% عام 2013، وإلى -0,6% عام 2014، إلا أن معدل النمو خارج المحروقات ارتفع من 6,3% عام 2010 إلى 7,1% عام 2013، وانخفض إلى 6,5% عام 2014، كما عرف نمو إجمالي الناتج الداخلي ارتفاعا وانخفاضا وبلغت في المتوسط نسبة 3,3%.

الخاتمة:

إستخلاصا مما جاء في البحث نقدم النتائج والتوصيات التالية :

نتائج البحث:

- تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى بعث النشاط الإنتاجي عن طريق تحفيز الاستثمار، وزيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك ومنه تقوية الطلب على السلع، أو تكون هذه الآلية عن طريق تسهيل القروض الإنتاجية وتخفيض الضرائب؛
- تهدف برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث التي أقرتها الحكومة للفترة (2001-2014) في مجملها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض البطالة والفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية، والاهتمام بالتنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، ودعم البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال؛
- يفسر ارتفاع معدلات التضخم في فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) بالسياسة التوسعية في الإنفاق العام التي انتهجتها الدولة؛
- سمحت برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) بتراجع معدلات البطالة إلى مستويات أقل من 10%، إلا أنها تبقى مرتفعة خاصة بين

فئة الشباب، مما يعني أن السياسات الاقتصادية لم تستطيع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة يمكن تصنيفها في ثلاثة مستويات:

- يتمثل المستوى الأول في الأسباب الهيكلية الناتجة عن طبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر المعتمد على قطاع المحروقات؛
- ويتمثل المستوى الثاني في الأسباب التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالبرامج التنموية وكيفية تنفيذها والمؤسسات المنظمة لسوق الشغل ومدى توفر بنك المعطيات وصحة ودقة الإحصائيات حول التشغيل والبطالة؛
- والمستوى الثالث ويتعلق بالأسباب الموضوعية أو الطبيعية المؤثرة على البطالة والتي تتوافق مع الطرح النظري.
- تبين أن معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي مرتبطة بمعدلات قطاع المحروقات، فاستجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال محدودة، وعدم قدرته على احتواء الاختلالات التوازنية، وإن ارتفاع أسعار النفط هو عنصر مهم في تطور معدلات النمو الاقتصادي وفي تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري، وساهم بإضعاف حوافز التنمية لإنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات؛
- خلاصة القول أن الشرط الرئيسي لنجاح السياسة التوسعية في الإنفاق العام لدعم الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري غير متوفرة، ذلك أن جهاز الإنتاج لم يستطع الاستجابة للزيادة في الطلب المباشر وغير المباشر حتى في برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وهذا ما يؤكد أن مشكل الاقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض أي الجهاز الإنتاجي وليس ضعف في جانب الطلب.

توصيات البحث:

إن اقتراح الحلول الناجعة يبدأ من ب خطوة أساسية متمثلة في تشخيص الأسباب ومعرفتها بدقة، ليتسنى بعد ذلك ترتيب الأسباب حسب درجة تأثيرها وتحديد الأولويات وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، ومتابعة مدى تجسد الحلول باستمرار، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير الظروف في المستقبل.

ومن الضروري تنويع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات، ما سيسمح بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي.

الهوامش:

ⁱ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص: 216.

ⁱⁱ - نصير أحمد، زلاسي رياض، "التحليل الكمي لأثر برامج التنمية في الجزائر على نمو العمالة (2001-2014)"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2014، ص: 3.

ⁱⁱⁱ - زمران كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر (العدد 07، جوان 2010)، ص ص: 203، 200.

^{iv} - سويو منال، إنعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على سياسة الإنفاق العام، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015/2016، ص: 67.

^v - كرمية توفيق، مؤمن عبد الكريم، "برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكمل له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر (2001-2014)"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2014، ص: 6.

^{vi} - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 245.

^{vii} - تومي عبد الرحمان، تلخوخ سعيدة، "أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2014، ص: 5.

^{viii} - بوددخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص: 204، 205.

^{ix} - عماري عمار، محمادي وليد، "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف-الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013، ص: 9.

^x - بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية"، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف-الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013، ص: 17.

^{xi} - بوهزة محمد، براج صباح، "أثر برنامج الاستثمارات العامة على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة

وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف- الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013، ص:6.

xii- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي الجزائر، 24 ماي 2010، ص:7.

xiii- تقرير حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2011، ص:46.

xiv- محمد بن طجين عبد الغني، دادن عبد الغني، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر (العدد 2012/10)، ص:183.